

الهاشل: «المركزي» بدأ تطبيق نظام «التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة»



محمد الهاشل

صرّح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأنه في إطار السعي الدائم لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال تعزيز السياسة النقدية التي يتبناها بنك الكويت المركزي، فقد تم البدء في تطبيق نظام «التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة» بما يتيح زيادة القدرة على التنبؤ بالأحداث المؤثرة على أوضاع السيولة بشكل دقيق وفي وقت مبكر من أجل استخدام أدوات السياسة النقدية بكفاءة وفعالية، نظراً لما لإدارة السيولة من أهمية كبرى في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام نتيجة لوجود عدة عوامل مؤثرة في مستويات السيولة نظراً لكونها دولا نقطة ترابط علاقتها الوطنية بالعملة الأجنبية، وهو ما يعرض إيراناتها لآثار كبيرة ناتجة عن تقلبات أسعار النفط، إلى جانب التقلبات في أسعار الصرف للعملة الأجنبية التي تنتج عن التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. وقد أوضح المحافظ أن التنبؤ بأوضاع السيولة يتطلب جمع كافة المعلومات والبيانات ذات العلاقة التي تحدد الموقف المستقبلي لسيولة النظام

■ التنبؤ بأوضاع السيولة وضمان ملاءمتها من الأمور الأساسية لاستقرار أسعار العائد في السوق النقدي

يعتمد كل نموذج قياسي على عدد من المتغيرات الاقتصادية والتسلسل الزمني لبيانات كل من العناصر المؤثرة على السيولة، حتى تكون القيم التي يتم التنبؤ بها مستخلصة من متوسط نتائج عدة نماذج قياسية. وأشار المحافظ إلى أن جهود تطوير هذا النظام قد نجحت في تجاوز عدد من التحديات تتمثل أهمها في تحقيق التكامل بين البيانات التي تم الحصول

ملاءمتها من الأمور الأساسية لاستقرار أسعار العائد في السوق النقدي، وبالتالي استقرار أسواق المال وأوضاع الاقتصاد المحلي. وأفاد الدكتور الهاشل أن نظام «التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة» يعتمد بشكل أساسي على تدخل بنك الكويت المركزي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، وأضاف المحافظ أن التنبؤ بأوضاع السيولة وضمان

عليها من مصادر مختلفة، إلى جانب تخطي الصعوبات التقنية المتعلقة بالاحتفاظ بهذا الحجم الهائل من قواعد البيانات. وأشار الدكتور الهاشل بالمساعدة الفنية التي قدمها كل من المجلس النقدي الخليجي وصندوق النقد الدولي لبنك الكويت المركزي في هذا المجال. وقد اختتم المحافظ تصريحه موضحاً أن نظام «التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة» قائم على أحدث التقنيات العالمية، وهو الأول من نوعه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكداً أن جهود بنك الكويت المركزي لن تتوقف عند هذا الحد، حيث يواصل جهوده لتطوير النظام من خلال تطبيق تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، لإضفاء مزيد من الدقة والكفاءة. مؤكداً على حرص بنك الكويت المركزي الدائم على متابعة مجالات العمل المصرفي والمالي، وثبتي أفضل الممارسات الدولية، وبما يحقق نمو الاقتصاد الوطني ويدفع تطوره قدماً. هذا وقد جاء الإعلان عن إطلاق نظام «التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة» خلال ورشة العمل التي نظّمها بنك الكويت المركزي مع المجلس النقدي الخليجي حول «توقعات وإدارة السيولة» في الكويت.

على هامش الاجتماع الـ 58 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الزمانان: المجلس ناقش تجديد مذكرة التفاهم بين المنظمة العربية و«أفروسي»



لقطة جماعية من أعمال المجلس

المخطط الاستراتيجي للمنظمة. وأضاف الزمانان أن المجلس نظر في نتائج الفريق المكلف بتعديل النظام الأساسي للمنظمة واعتماد الموازنة التقديرية للسنوات (2020 - 2022) واعتماد تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ برنامج العمل الذي افترته الجمعية العامة في الدورة الـ 12 وإعادة تشكيل لجان المنظمة.

الفائدة عنها لتحديد برامج العمل المستقبلية. وقال مدير إدارة العلاقات الدولية بديوان المحاسبة الكويتي الدكتور سعود الزمانان إن المجلس اطلع خلال الاجتماع على تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه وتقرير الأمانة العامة عن نشاطها إضافة إلى تقارير لجان تنمية الفدرات المؤسسة والمعايير المهنية والرقابية والرقابة البيئية إضافة إلى لجنة

لتطوير أرائها والوصول إلى الأجهزة الأعضاء. بدوره أشاد الأمين العام للمنظمة نجيب الفطاري خلال كلمته بجهود الأعضاء حيث اعتبر الاجتماع فرصة متجددة لتقديم نتائج الأعمال واستعراض أهم ما تم إنجازه من أعمال وبرامج على الصعيد العربي والصعيدين الإقليمي والدولي واستخلاص

بدأت أعمال الاجتماع الـ 58 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدوحة بمشاركة ديوان المحاسبة الكويتي ورؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول الأعضاء في المجلس التنفيذي للمنظمة. وقال رئيس ديوان المحاسبة الفطاري النائب الثاني لرئيس المنظمة الشيخ بدر بن محمد في كلمته الافتتاحية إن اجتماعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة تعد فرصة هامة من أجل الوقوف على ما تحقق من إنجازات وتحديد التوجهات المستقبلية لعمل المنظمة وأفاق تطويرها والنهوض بها. وأكد أن المنظمة شهدت تطوراً ملموساً في أداها خلال السنوات القليلة الماضية بفضل تضافى عدة عوامل من أهمها الانفتاح المتزايد على المحيط الدولي والإقليمي ووجود رغبة لدى قياداتها في التجديد والتطوير ومساييرة المستجدات ضمن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اتوساي). ومن جانبها قالت نائب رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادية العراقي رئيس للمنظمة العربية الدكتوروة آلاء كاظم إن المنظمة العربية تواصل جهودها للبيئة

إضافة إلى عرض تقارير الأجهزة عن مشاركتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل الملتقة عن منظمة (اتوساي).

وأوضح أن المجلس ناقش تجديد مذكرة التفاهم بين المنظمة العربية والمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أفروسي) الناطقة بالإنجليزية والنظر في مقترح ديوان المحاسبة الكويتي بشأن توقيع اتفاقية مشتركة مع المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية (يوروسي).

بنك وربة يحصد جائزة «أفضل تطبيق بنكي مبتكر في الكويت 2019»

قطاع التجزئة. وحول نيل هذه الجائزة، علق السيد محمد عاطف الشريف رئيس المجموعة الاستراتيجية والرقمية في بنك وربة قائلاً: «نحن سعداء بهذا الإنجاز الجديد الذي يضاف إلى سلسلة جوائزنا والذي يعد شهادة أخرى لمكانة بنك وربة كمؤسسة مالية رائدة استطاعت خدماتها أن تحظى باعتراف دولي

الصارم الذي يتبعه لتقييم أداء وكفاءة البنوك. يقول عملية اختيار الفائزين من قبل لجنة من الخبراء المستقلين على أساس نموذج الكفاءة الذي طوره كامبريدج IFA وتكرّم بشكل رئيسي الأفراد والمؤسسات الذين أبدوا التزاماً كبيراً وساهموا بشكل كبير في تطوير ونمو ونجاح الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد في

الاستراتيجية والرقمية خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في مسقط في الرابع من نوفمبر الجاري. يعتبر هذا المؤتمر بمثابة المنصة الأكبر في العالم لقادة الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي الدولي حيث يمتلك أدرة التقييم الأولى من نوعها نظراً للمعايير العالية والتحليل الأكاديمي

تم ترشيح بنك وربة لإستلام جائزة «أفضل تطبيق بنكي مبتكر في الكويت للعام 2019» من قبل مؤتمرات مسافات التجزئة الإسلامية (IRBA) بالإضافة إلى أفضل خدمة رقمية مبتكرة عن خدمة «الجمعية» الرقمية التابعة للبنك. هذا وقد تسلم الجائزة بالنيابة عن بنك وربة محمد عاطف الشريف رئيس المجموعة

من قبل واحدة من أعرق الجهات في القطاع المصرفي الإسلامي». وأضاف: إن الفوز بهذه الجائزة هو دليل على نجاح بنك وربة في خطته الاستراتيجية والتي تركز في بنودها على تقديم خدمات وحلول مصرفية إسلامية ذات قالب عصري تضفي قيمة مضافة على التجربة المصرفية للعملاء وتعاملاتهم اليومية».

«مشاريع الكويت» تحقق 9.18 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال الربع الثالث



فيصل الغنيم

الإيجابية هي دليل على فعالية استراتيجيتها طويلة الأجل، واستجابة العمل الداخلي في المجموعة والنمو الذي تحقّقه شركائها الرئيسية، والأداء الإيجابي الذي تسجله». وأضاف «إن سياساتنا الداخلية واستراتيجيتنا الحصيفة على صعيد التمويل وإدارة الديون ومستويات الشفافية العالية التي تتمتع بها الشركة تحظى باهتمام كبير من الأسواق والمستثمرين، وهو ما ينعكس بوضوح في مستويات الاحترام والثقة التي تكفها الأسواق لشركة مشاريع الكويت. وخير دليل على ذلك استكمالنا في النصف الأول من العام وبنجاح الاكتتاب في زيادة رأس المال والذي شهد إقبالاً كبيراً، إلى جانب استكمالنا بنجاح الشهر الماضي إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي حيث بلغ حجم الطلب على السندات 3.6 مليار دولار أمريكي، وهو الأكبر للشركة على الإطلاق في أسواق السندات الدولية ويمثل زيادة في الإكتتاب بمقدار سبع مرات. إن ذلك كله، إلى جانب النمو الإيجابي الذي تواصل تحقيقه، يؤكد أن شركة المشاريع هي نموذج يحتذى به للقطاع الخاص في المنطقة».

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن ارتفاع أرباحها بنسبة 12 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام لتصل إلى 22.8 مليون دينار كويتي (75 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة مع 20.4 مليون دينار كويتي (67.1 مليون دولار أمريكي). وبلغت ربحية السهم خلال هذه الفترة 7.5 فلس (2.5 سنت أمريكي) بالمقارنة مع 9.3 فلس (3.1 سنت أمريكي) للسهم الواحد خلال نفس الفترة من العام الماضي. وجاء هذا التراجع بشكل رئيسي بسبب زيادة رأسمال الشركة من جهة، وعلى خلفية الارتفاع لمرة واحدة في الفوائد والمدفوعات الأخرى الخاصة بأوراق رأسمالية مستدامة الخاصة بأحد البنوك التابعة للمجموعة من جهة ثانية. وارتفعت الأرباح الصافية للشركة خلال الربع الثالث من العام (الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2019) بنسبة 10 بالمائة لتصل إلى 9.18 مليون دينار كويتي (30.2 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة مع 8.32 مليون دينار كويتي (27.4 مليون دولار أمريكي) خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

بورصة الكويت تنظم «اليوم الصحي النوعي» بالتعاون مع شركة علي عبد الوهاب المطوع

«العام» يرتفع 45.3 نقطة.. و«الرئيسي» يتراجع 0.16 في المئة



جلسة مثالية لتبصرة

ورقاه، إذ يأتي ذلك ضمن خطة الإستدامة المؤسسية التي تتبعها الشركة، إبرافاً عنها أن النمو المستدام لا يمكن تحقيقه سوى من خلال تحقيق العافية الجسدية والراحة النفسية والرأف الاجتماعي. وستستمر بورصة الكويت في تحقيق الاستفادة القصوى من الفدرات المتنوعة لشركائها، كما ستواصل بذل المزيد من الجهد وقاءً بالتزامها برد الجميل للمجتمع وإحداث تأثير إيجابي حقيقي بين أفراد في الكويت وحول العالم. ويسند تنظيم فعالية «اليوم الصحي النوعي» لخدمة ركيزة «المجتمع» لخطة الإستدامة المؤسسية لبورصة الكويت، والتي تتضمن أيضاً «التعليم» و«البيئة». وكانت الشركة قد أطلقت العديد من مبادرات الاستفادة المؤسسية، بما في ذلك ندوات وورش عمل وعلاقات للمستثمرين، وذلك بالشراكة مع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (ميربا) فرع الكويت، وعدد من الاتفاقيات مع الجامعات من الكويت لتعزيز الوعي بسوق رأس المال بين الطلاب، وإطلاق بوابة التعليم الرقمي «أكاديمية بورصة الكويت الإلكترونية» -والشراكة البثية مع مشروع «أمية» المشروع الرائد لزيادة الوعي بأهمية إعادة تدوير القناني البلاستيكية في الكويت.

الأكثر انخفاضاً. وتطبيق شركة بورصة الكويت حالياً الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتأولة (ريتي) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو ويشارك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها بما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول. ويشارك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها بما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

أنهت بورصة الكويت تداولاتها أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 45.3 نقطة ليبلغ مستوى 5739.2 نقطة بنسبة ارتفاع 0.8 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 177 مليون سهم تمت من خلال صفقة نقدية بقيمة 41.5 مليون دينار كويتي (نحو 136.9 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7.61 نقطة لتصل إلى مستوى 6249.2 نقطة بنسبة تراجع بلغت 0.16 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 108.1 مليون سهم تمت عبر صفقة بقيمة 355.4 مليون دينار كويتي (نحو 116.9 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 70.74 نقطة لتصل إلى مستوى 6249.2 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 68.9 مليون سهم تمت عبر صفقة بقيمة 35.2 مليون دينار كويتي (نحو 116.9 مليون دولار). وكانت شركات (الأنظمة) و(سام) و(مال) و(المكاملة) و(عربي قابضة) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (أرزان) و(أبيار) و(وطني) و(خليج ب) و(أصون) الأكثر تداولاً فيما كانت شركات (أرزان) و(قابضة د) و(عقار) و(وطنية د) و(السراي)